الجزائر ـ ١ ـ

استبداد الدولة الريعية وإنتاج الإرهاب الموسَّع

فيصل درّاج

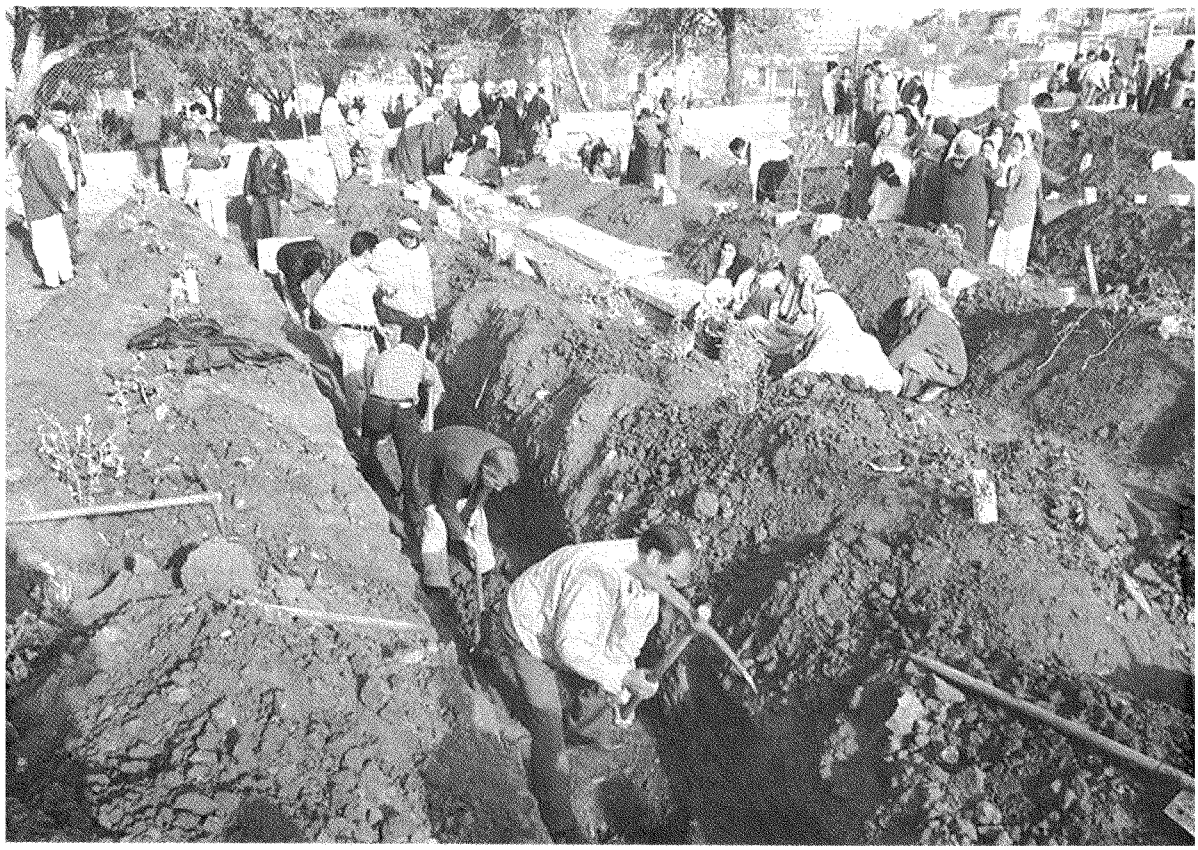

إذا كانت الطائراتُ الأميركية قد قصفتْ روح العراق، فإنّ سكاكينَ جزائريةَ المولد والصنع تكفلّتْ بقطع رأس الشيخ الجزائري وتقطيع أوصال الطفل الجزائري واستئصال قلب المرأة الجزائرية الحامل، فكأنّ الرعب النموذجي قد استنهض كل إمكانياته المتوارثة ونَشَرَ سيوفَه المهلكة فوق أرض الجزائر. ومع أنّ الإرهاب ليس ظاهرة جديدة، ولا في طريق الاختفاء، فإنّ الإرهاب الجزائري إرهابٌ ـ مثالٌ، جَمَعَ في يديه ما هو قديم وما هو جديد، وأضاف إلى المألوف ما ليس بمألوف، وذلك في أبشع حرب أهلية عرفتها الشعوبُ المستقلة حديثاً. كأنّ الإرهاب الجزائري، وقد روّع الخليقة، أخذ على عاتقه تجسيدَ الحلم الأفلاطوني في المثال المطلق، وجاء إرهاباً مطلقاً لا مثيل له.

الدرس الجزائري جدير بتأمل طويل، لا لأنه يخص شعباً عربياً جديراً بحياة أفضل بكثير، بل لأنه مستقبلٌ محتملٌ لأكثر من بلد عربي ولأكثر من شعب من شعوب العالم الثالث البائسة، التي يخيِّم فوقها شبحُ أفغانستان ورعبُ الجزائر.

فما يحصل في الجزائر لم تَخُطُّه يدٌ غيبية في كتاب مسحور، ولم يصدر عن روحٍ جزائريةٍ عاشقةٍ للشرور، ولم يولد من أرض جزائرية تعوّدتْ رعاية الثمار المسمومة، بل جاء نتيجةً لسياسات قابلة للتعيين والشرح والإيضاح، تحيل ـ مهما

تعدّدتْ ـ على السلطة السياسية التي ورثتْ استقلالاً وطنياً مجيداً، ثم بدّدَتْهُ في جيوب البيروقراطية وحسابات الملكية الخاصة. ولأنّ الأمر قابل للشرح ولا سرّ فيه، فإنّ الرعب الجزائري مرآة راهنة لشعب مخذول، ومرآة محتملة لشعوب أخرى يَجْثم عليها الجوعُ والإهانة.

وإذا وضعنا طقوس الترويع جانباً، فإنّ في الوضع الجزائري مفارقةً مؤسية. فقد تحرّرت الجزائر بعد كفاح شعبي طويل، أعطى الشعبُ الجزائريُّ فيه كلَّ ما استطاع، حتى ظفرْت ثورتُه بلقب «ثورة المليون شهيد». ولم يكن يَنْقص الجزائرَ، لحظةَ استقلالها، ما يمنعها من ارتقاء اجتماعي شامل: ففيها أرضٌ خصيبة، وثرواتٌ معدنية، ونفطٌ كبير، وعددٌ من السكان معقولٌ؛ وفيها نخبة متعلّمة، وبنية تحتيّةٌ جيدة، وكفاءاتٌ متعدّدة؛ وفيها أولاً طاقةُ الحلم، إذ كلُّ جزائري يضع في قلبه أملاً مشرقاً كان يعتقد أنّ الغيوم لن تقع عليه ثانيةً. وبعد ثلاثين عاماً من الاستقلال حلّتْ ظلمةٌ ثقيلة، فانسدّ الأفقُ وَوَقَعَ الحلمُ وتكسّر، وغطت أرضَ الجزائر الدماءُ من جديد، لا بطلقاتٍ فرنسية بل بسيوفٍ جزائرية، تحزّ عنق الرضيع مع تباشير الصباح[1].

وفي الوضع الجزائري ما هو أكثر من مفارقة مؤسية. ففي حرب الاستقلال كان الجيش الفرنسي يقاتل الجزائريين الذين انضَوَوْا تحت راية جبهة التحرير الجزائرية، كما لو كان يضع قواتٍ نظاميةً في مواجهة قوى كفاحية غير نظامية، تاركاً لـ «الجيش الفرنسي السرّي» ـ وقوامُه المستوطنون الفاشيون ـ تحقيقَ المهمات القذرة. وتضمنتْ تلك المهمّاتُ تصفيةَ الكفاءات الجزائرية والطاقات الإبداعية وكلَّ ما بإمكانه أن يُسهم في بناء جزائر مزدهرة قادمة. وانطوت، أيضاً، على الانتقام من الأُسَرِ والقرى التي تمدّ الثورةَ بالمقاتلين وعناصر القيادة، وعلى نشر ترويع شديد، علّه يُقْنع الجزائريُّ بالصمت وقبول الإذعان الذي تمرّد عليه. غير أنّ تأمل الوضع الجزائري اليوم يكشف عن تبادلية جديدة في الوظيفة الإجرامية، بعد أن رحل الجيشُ الفرنسي النظامي و«الجيشُ السرّي» الذي كان يقف على مسافة منه، وحلّتْ مكانَهُما سلطةٌ جزائريةٌ وجيوشُ «العنف الأصولي». وبمعنى آخر: فبعد ثلاثين عاماً وأكثر من تبديد الاستقلال، تقاتل السلطةُ الجزائريةُ الرسميةُ بعضاً من جيوش «العنف الأصولي»، تاركةً البعضَ الآخر، بشكل فعلي أو رمزي، يقوم بالمهام القذرة التي اقترفها «الجيشُ

الفرنسيّ السرّيّ» ذاتَ مرة. وإذا كان التواطؤ فعلياً فهو جريمة كبرى؛ وإذا كان رمزياً ناتجاً عن العجز أو اختلاف الزُّمَر العسكرية، فإنه جريمة أكبر، لأنّ الاحتمالين يتركان الدم الجزائري مهدوراً، ويغذّيان نزيفَ الشعب الجزائري إلى حدود الاحتضار. فالأمر، في وحشيته الرهيبة، يستدعي مسؤولية متعددة الوجوه، تُنْكر، في وجوهها كلها، استباحةَ شعبٍ وتقطيعَ أوصاله صباحاً ومساءً وفي الفترة المرعبة بين الزمنين[2].

وإذا كانت السلطة العاجزة، أو المتواطئة، لا تنتزع من المجرم سيفَهُ إلا لتمدّه ببلطة باترة، فإنّ جيوش «الخلافة الإسلامية» آثرتْ على نفسها أن تمتثل إلى تعاليم الجنرال «سالان»، الذي كان يطلق النار على مستقبل الجزائر وهو يطلق الرصاص على أفضل أبناء الشعب الجزائري. ولهذا

---

١ ـ **لوموند ديبلوماتيك**، تشرين ثاني ١٩٩٧.

٢ ـ **روز اليوسف**، ١٣/١٠/١٩٩٧ (مقالة محمد حسنين هيكل).

طاردتْ «جيوشُ الخلافة» المثقفين الجزائريين، فقتلت الصحفيَّ ونكّلتْ بالمحامي وهشّمَتِ الطبيب وحرقت المعلّمَ ومثّلتْ بالفنان، وكأنّ عليها أن تحقق غاية الجنرال الفاشي الراحل حتى حدودها القصوى... مع فرق جوهري: وهو أنّ الجنرال الفاشي أكثر رحمةً، لأنه لم يكن يقطع أعناق الأطفال ولا يبقر بطون الحبالى ولا يحرق الأحياء، إلا إذا اضطر، وأمّا «جيوش الخلافة» ـ وقد تزودّتْ بظلمة الليل وعَبَثِ الدولة ـ فإنها تقتل بعد صلاة الفجر وتُحرقُ بعد صلاة العشاء وتذبح الأطفال في الهزيع الأخير من الليل!

لقد مارس النظام، منذ انقلاب بومدين على بن بلاّ، نقائض الديموقراطية حتى جعل جزءاً كبيراً من الشعب يُنكر الديموقراطية وما يُشتقُّ منها

وفي الوضع الجزائري ما هو أكثر من مفارقة مؤسية. ففي الوقت الذي يرتعد فيه الشعبُ الجزائريُ من موت مهين، فإنّ السلطة العسكرية الحاكمة لا تنفتح إلا على برامجها العسكرية، مُعْرِضةً عن حوار الشعب وعن تشكيل جبهة شعبية حقيقية مسؤولة، وكأنّ إنقاذ مصالح القيادة العسكرية يتجاوز مستقبلَ الوطن وآلام البشر ونواحَ الذين سيموتون بعد حين. ولذلك يكون عادياً أن يواصل التلفزيونُ الجزائريُّ «مسلسلاته» بعد الإعلان عن مجزرة مروّعة، وأن يختار «أتفه الأغاني» قبل مجزرة دموية قادمة. والأمر كله قائمٌ في الخلط بين السلطة والملكية الخاصة، وبين السلطة ومكاسب السلطة، كما لو كان الدمُ الجزائري كله لا يعادل مبلغاً صغيراً يضاف إلى رصيد خارجي أُودِعَ في مدينة أوروبية هادئة.

وفي الوضع الجزائري ما يتجاوز المفارقة المؤسية. فبعد احتلال فرنسي طويل، ناضل الشعب الجزائري من أجل الاستقلال؛ وبعد أن ظفر بالاستقلال، وحُجِبتْ عنه الديمقراطية، كان عليه أن يناضل من أجل الديمقراطية. غير أنّ الديمقراطية، التي بدأتْ مع دستور شباط ١٩٨٩، ما لبثت أن تحولت إلى نقيضها، ناقلةً الشعبَ الجزائري من استبداد الدولة العسكرية إلى استبداد قوى الظلام كافةً، وممهِّدةً الطريقَ ـ وبسرعة ومضية ـ لصناعة القتل المنظّم، أو طقوس القتل اليومي المعلَن. فقد أدت انتخاباتُ حزيران ١٩٩٠، التي جاءت بها الديمقراطية، إلى فوز كاسح للقوى الإسلامية، إذ نجحتْ في ٨٥٣ بلدية من أصل ١٥٤١ بلدية. غير أنّ الحكومة المنتسبة إلى حزب جبهة التحرير، والتي دعمت التحالفَ الأمريكيَّ المناهض للعراق، ما لبثت أن ألغتْ، بعد عام، نتائجَ الانتخابات، وألقتْ ببعض قادة الفصائل الإسلامية في السجن. وكان طبيعياً أن لا تختلف نتائجُ الانتخابات البرلمانية في كانون ثاني ١٩٩١، وفي إطار سلطة تتكوّر حول ذاتها ولا ترى شيئاً، عن نتائج الانتخابات البلدية، حيث حصلتِ القوى الأصولية على ثلثي المقاعد، أيْ على ما يؤهّلها لطرد حكومة «الشاذلي بن جديد» وعلى البدء ببناء «الدولة الإسلامية». ولم يكن أمام المؤسسة البيروقراطية إلا إلغاء نتائج الانتخابات، وإعلانُ حالة الطوارئ، وإطلاقُ النار على المتظاهرين[1].

وفي الوضع الجزائري ما يفيض على أية مفارقة مؤسية. فلقد ثار الشعبُ الجزائري من أجل الديمقراطية في مجتمع حُجِبتْ عنه أبسطُ أشكال الديمقراطية لمدة ثلاثين عاماً تقريباً، الأمر الذي جعل الديمقراطية الجديدةَ وليداً تائهاً وشائهاً فوق أرض لا يتعرف عليها، إلى أن تحول المِسْخُ العجيبُ إلى وحش أسطوري رهيب يتغذى بأدمغة الأطفال وعيون المفكرين وصدور النساء الحوامل. فالجزائر، التي ورّثها القائدُ الوطنيُّ هواري بومدين العقيدَ الشاذلي بن جديد، لم تعرف الحياةَ الحزبيةَ ولا مظاهراتِ الطلبة ولا اتحاداتِ العمالِ ولا الصحافةَ الحرة ولا النقدَ الاجتماعي ولا اختلافَ الآراءِ ولا التعليمَ المدرسيَّ الصحيح ولا الموظفَ النزيه الذي تحمله كفاءتُهُ إلى الموقع الجدير به. ولأنّ على مَنْ يريد أن يتذوّق الفنَّ أن يتلقى تربيةً فنيةً ـ كما يقول كارل ماركس ـ فإنّ المواطن الجزائري، الذي لم يعرف معنى الديمقراطية، لم يلتقِ إلا بأصوات «الخلافة الإسلامية» التي ترى في حكم الشعب زندقةً، وفي الانتخابات لعبةً علمانيةً أوروبيةً مارقةً، وفي التعددية السياسية إثماً ووَزْراً وموبقةً.

ظهرت المفارقة المؤسية عارية. فانفتاح مجتمع، يفتقر إلى أبسط البنى الديمقراطية، على الديمقراطية يُفضي إلى السديم، أي إلى جعل الاستبداد جزءاً محايثاً لبنية المجتمع. وواقع الأمر، أنّ النظام الجزائري الذي تحدّثَ عن «الديمقراطية الشعبية»، منذ انقلاب هواري بومدين على الرئيس بن بلاّ في ١٩ حزيران ١٩٦٥ وحتى رحيل «بن جديد» في كانون ثاني ١٩٩٢، قد مارس نقائض الديمقراطية كلها، حتى جعل جزءاً كبيراً من الشعب الجزائري يُنكر

---

١ ـ (دراسة ميلتون فويرست) Foreign Affairs, November - December.

الديمقراطية وما يُشْتَقّ منها: بدءاً من الاشتراكية والقومية والعلمانية، ووصولاً إلى معاداة المثقفين والمرأة والغرباء وكلمة «الدستور». فلقد كان من المفترض، وفي إطار سلطة تحترم الموروث الكفاحيّ الجزائري العظيم، أن تعيد السلطةُ بناءَ سياساتها وأن تنفتح على القوى التحررية الجزائرية، قبل أن تعلن الانفتاح على ديمقراطية سديمية. غير أنّ السلطة، المشغولة بطيّ ملفاتها السوداء، آثرتِ الهروبَ في قاربٍ مثقوبٍ عنوانُهُ «الديمقراطية»، ما لبث أن ذهب في الغرق من دون تلكؤ. فقد ورّثت السلطةُ البيروقراطيةُ المتوارثةُ «الديمقراطية الوليدة» جماهيرَ من الشبيبة الباحثة عن عمل، وحشوداً من هامشيين جاؤوا من الريف إلى المدينة ولم يعثروا على الرغيف في المكانين، ومدّاً سلفيّاً كفّرَ «الإسلامَ الحديث» وأعاد تأويل النصّ الإسلامي بمقولات «أفغانية».

ومع أنّ السلطة الجزائرية، التي تربّع على قمة هرمها الرئيس «زروال» منذ عام ١٩٩٤، لا تَفْصل بين «الجيوش الإسلامية» وقطّاع الطرق والخارجين على القانون، فإنّ هذا لا يغيّر من الحقيقة الجزائرية في شيء. ذلك أنّ السلطة الجديدة، كما القديمة، تمدّ قوى الظلام بكل ما تحتاج إليه، كي تزداد ضراوةً وتُحرق كلّ شيء. ففي إطار السلطة القديمة، وكما أشار محمد حسنين هيكل، تمّ اختلاسُ ٢٢ بليون دولار في صفقاتِ سلاحٍ على مدى عشرين عاماً؛ وفي إطار السلطة الجديدة، التي هي استطالةٌ للقديمة وامتدادٌ لها، تمّ توطيدُ الإرهاب باسم محاربة الإرهاب، الأمر الذي أمدّ «الجيوشَ الاسلامية» بجماعات لا تنتهي من الهاربين من عنف الدولة. لقد استندتِ السلطةُ الجزائريةُ في محاربتها لـ «العنف الأصولي» على سياسة الترويع الشامل، التي تضع في السجن نشطاءَ «الخلافة الإسلامية» وتزجّ في السجن أيضاً كلَّ مَنْ أوحى شكلُهُ ولباسُهُ ومشيتُهُ بملامح دينية!.

والمفارقة المؤسية أنّ «الدين الإرهابي»، الذي تطاردة الدولة، قد نما في أحضانها... بل إنها عملت ـ وفي زمن معين ـ على دعمه وتثبيت مواقعه، من دون أن تعلم، ربما، أنه سيلتهمها بعد زمن، فإنْ لم يستطع التَهَمَ الشعبَ الجزائريَّ كلَّه. بل يمكن القول بشكل آخر: إنّ البيروقراطية العسكرية الجزائرية لم تعمل، كغيرها من البيروقراطيات، على تطوير النصّ الدينيّ المستنير، بل عملتْ على إنتاج نص ديني جديد، قوامُهُ الامتثالُ وغيابُ العقل وانحطامُ المحاكمة، أي أنتجتْ نصّاً دينياً يترْجِم، من دون انزياح، تربيةً قمعيةً تقليديةً تَكْره كلَّ ما له علاقة بالحداثة السياسية. ففي أزمنة ما قبل الاستقلال، كما يذكر ميلتون فويرست، كان الإسلامُ الجزائريُّ متسامحاً ومنفتحاً على أسئلة الحياة، بل تماثَلَ مع الهوية القومية العربية ليغدو سلاحاً فاعلاً ضد السيطرة الاستعمارية الفرنسية. وبعد الاستقلال، وتثبيت مواقع السلطة البيروقراطية، أنجز تأويلُ النصّ الديني انزياحاً يلبّي شكلَ تربيةِ القمع المسيطِرة، فانحطم ما يربط بين العروبة والإسلام، واحتل تعبيرُ «السلفية» مكانَ التعابير جميعها، واستؤصِلَتْ جهودُ الإسلام الديني المتسامح التي سَبَقَتِ الاستقلال. وبسبب هذا تحوّلَ الشعبُ الجزائري، منذ منتصف السبعينات، عن أبواب الأحزاب السياسية الحديثة، التي أغلقها البوليسُ، إلى المساجد؛ ثم تحوّلت المساجدُ إلى مراكز رحبةٍ للقوى السلفية الجديدة؛ ثم انتقلت القوى المعبّأةُ دينياً، منذ عام ١٩٨٢، من المساجد إلى محاربة السلطة في الأرياف. ولأنّ النقيض المتآكل يغذّي البديل الذي لم يتمّ اختيارُهُ بعد، فإنّ تواتر السلطة القمعية سلّم السلطة، رمزياً، إلى القوى السلفية الناهضة التي تَعِدُ الجياعَ بالجنة. لقد تمّ تسليمُ السلطة، رمزياً، من «جبهة التحرير الجزائرية» إلى «جبهة الإنقاذ الإسلامية»، وذلك في دورة مليئة بالإيحاء والغرابة والأسى: فمقابل «التحرير» جاء «الإنقاذ»، وفي مقابل «الجزائر» جاء «الإسلام»... كما لو كانت الجزائر أرضاً للإسلام المنتصر من دون أن تكون وطناً للجزائريين، وكما لو كان «التحريرُ» ـ وهو دنيويّ وإنسانيّ ـ قد تبدّد مدحوراً أمام «إسلام جديد» ينقذ الأرواحَ ويترك الأجساد الهالكة لنيران جهنم!

باسم محاربة الإرهاب وطَّدَت السلطةُ الإرهابَ، وأمدَّت «الجيوشَ الإسلاميةَ» بجماعات لا تنتهي من الهاربين من عُنفها

دورةٌ من الرعب والأسى، بدأها الرئيس الراحل أنور السادات، الذي اعتصم بذاته المتسلطة المنتفخة، ورأى في «الإسلام السعيد» درعاً ذهبيةً يصدّ بها الناصريّين والماركسيين والليبراليين وكلّ مَنْ يَنْقد تسلُّطَهُ ونهبَهُ للشعب المصري، إلى أن أنجب «الإسلامُ النجيبُ» مَنْ يطلق النار على «الرئيس المؤمن» ويأخذ بيده إلى ديار السلام. ولقد اقتفى النظامُ الجزائريُّ آثارَ الرئيس الراحل، فغطّى إلغاء الحياة السياسية الحزبية بآيات الإسلام وروح الشعب، وحَجَبَ الفسادَ والرشوة خلف أجهزة إعلامية تلهج بآيات «الذكر الحكيم» مساءً وصباحاً، وقنّع انهيارَ الثقافة والإبداع

الفكري بأقنعة تطلب المَدَد من عمر بن عبد العزيز وأبي ذَرّ الغفاريّ. وما إنْ جاءت منتصف التسعينات حتى أصبحت الجزائر، التي كانت مرجعَ الحركات التحررية في العالم الثالث في السبعينات، نموذجاً فريداً للاحتراب الأهلي المهلك.

السلفية الدينيّة والدولة الريعيّة تستنكران كلاهما العلمانيةَ والديموقراطيةَ والحداثةَ وحكمَ الشعب بالشعب

وقد استطاعت البيروقراطية الجزائريّة أن تحجب مثالبها حتى منتصف الثمانينات، اعتماداً على ثروة نفطية كبيرة. وما إن انهار النفطُ حتى تكشّفت الدولة الريعية عاريةً، كما لو كانت لقمة الخبز قادرة على تسويغ القمع والقبول به، إلى أن جاء زمن موجع رحلت فيه لقمةُ الخبز وبقي القمعُ سيِّدَ المكان. ولذلك لم يكن غريباً أن تبدأ حركاتُ التمرد الشعبية في الجزائر مع بداية الثمانينات، وأن يقودها مسؤولون إسلاميون، ملقيةً ضوءاً محدوداً على مستقبل فاجع قريب لم يكن بإمكان سلطة ريعية أن تكثرت به أو تلتفت إليه، لأنها كانت مشغولة بتكثير ثرواتها. وواقع الأمر أنّ سلطة متفرّدة ريعية لم تكن قادرة، بسبب بنيتها، على التعرّف على مطالب الشارع الجزائري. فعلى الرغم من أن «جبهة التحرير الجزائرية» كانت قد مَهَرَتْ ذاتها بلقبٍ حزبي يكون أداةَ وصلٍ ووسيطاً بين الشعب الجزائري والسلطة المسيطرة، إلا أنّ ذلك الحزب كان أثراً لمنطق الاختزال المكثف الذي تأخذ به السلطاتُ المستبدة. فـ «الحزب الحكيم» اختزالٌ للإرادة الشعبية إلى مرجع ـ مثالٍ، يُختزل بدوره إلى إرادة السلطة الحاكمة، التي هي، وفي التحديد الأخير، أثر لإرادة النخبة العسكرية الحاكمة وتطلعاتها. ولهذا لم يستطع الحزب، رغم وجود كفاءات وطنية كثيرة فيه، أن يلعب دور الوسيط الصادق، أو الفاعل، بين السلطة والشعب، بل اكتفى بدور شاحب مزدوج: فراح يبرِّر قمع الأحزابَ السياسيةَ المدنية من ناحية، ويحجب وجه المؤسسة العسكرية الحاكمة التي تعبث بالشعب والحزب والوطن في آن.

وواقع الأمر أنّ البيروقراطية، التي تلغي الشعب وتَحْكم زوراً باسمه، لا تؤسس الإلغاءَ اتكاءً على نخبوية تقنية معيارُها القدرة والكفاءةُ، بل تأخذ بمنهجها حجباً لنهبٍ فاحش وفساد مستطير. فـ «البيروقراطية الرثّة» ترى في السلطة مصدراً للثروة، وترى في القمع أداةً لإعادة إنتاج النهب، وتُبْصر في الديموقراطية عدواً مروّعاً يفضح نهبها الذي لا حدود له. وفي إطار سلطة تفتقر إلى المسؤولية الأخلاقية والوطنية، تلعب الإيديولوجيا دورَ حاجبٍ للفساد ومسوِّغٍ له، أي تكون ـ وبسبب وظيفتها ـ أيديولوجيا تلفيقية، تقمع الشعب باسم التحرّر، وتحالِفُ الدينَ باسم الأصالة، وتمجّد الاشتراكيةَ باسم إنجازات لا يرى الشعبُ منها شيئاً... وهكذا تتحوّل الأفكار النبيلة، في مدار الدولة الريعية، أي التي تنهب الشعب والوطن، إلى مجرد عناصر متراصفة في ايديولوجيا سلطوية تفتش عن تسويغ نظري مستحيل. ولذلك كان القمع البوليسي حليفاً حاضراً أبداً في كل ايديولوجيا تلفيقية، يطرد فيها العمليُّ النظريَّ، بقدر ما يطارد فيها عنفُ الدولة كلَّ دستور محتمل... في هذا الفضاء، الذي لا ضياء فيه، أنتجت السلطةُ الجزائريةُ ايديولوجيا «الخلافة الإسلامية»، التي هي، في تعيينها التاريخي، ايديولوجيّتها الفعليةَ كسلطة ريعية. فـ «الخطاب السلفي» يُنكر العلمانية والديمقراطية والحداثة، والدولةُ الريعية تُنْكر ما يُنْكر؛ و«الخطابُ الأصوليّ» يستنكر حكم الشعب بالشعب، والدولةُ الريعيةُ تستنكر ما استنكر؛ و«الخطابُ الظلامي» يحضّ على الإذعان والامتثال (فلا صوت إلا صوت «الأمير»)، والبرجوازيةُ الطفيلية تتطير من الحرية والعقل الطليق؛ و«الخطاب الإرهابي» يولع بالمجرد ويئدُ الواقع، والسلطة القمعية تطبِّق ما يقول به «الخطابُ الإسلاموي» وترضى به. ولم يكن مصطفى دحماني، الباحثُ الجزائريُّ النبيه، مخطئاً حين بيَّن تطابق الخيار الاقتصادي بين البرجوازية الطفيلية وجماعات «الحل الأصولي»:

«وبما أنّ القاسم المشترك لكل مراحل الاستقلال ـ على المستوى الاقتصادي ـ هو وجود الندرة، أي النقص والغياب لمواد ضرورية ونقص الاكتفاء الذاتي في كل المجالات الاقتصادية، فإنّ النتيجة الطبيعية كانت ظهورَ الاقتصاد الموازي المتمثِّل في السوق السوداء، التهريب، الاحتكار، الرشوة، الاختلاس، التهرب من الضرائب. وفي ظل هذا النوع من الممارسة الاقتصادية تكونتْ طبقةٌ برجوازية طفيلية دخلتْ في تحالف، على المستوى السياسي، مع طبقة رأسمالية الدولة... وبناءً على ذلك، فإن 'الإسلام السياسي' هو التعبير المكثّف عن هذه الطبقة الجديدة (الطفيلية) ورأسمالية الدولة (البيروقراطية)، والتي تنادي بإقامة 'اقتصاد البازار' القائم فعلاً، بمعنى اقتصاد البيع والشراء، دون إنتاج حقيقي يَكْسر حلقة التبعية، ودون ضرائب ورسوم جبائية... كل ذلك في إطار دولة إسلامية تطبِّق الشريعة وتحافظ على مكاسب هذه الطبقة»[1].

١ ـ **دراسات عربية**، أيار ـ حزيران ١٩٩٤.

تتكثف السلطةُ الريعيـة، وهي نقيضٌ للدولة بالمعنى الحديث، في جدل السلطة والثروة، إذ السلطة مصدر للثروة وإذ الثروة مبرِّرٌ لاحتكار السلطة. ولذلك فإنّ الخلاف الجوهري بين البيروقراطية الجزائرية وقوى «العنف الأصولي» لا يقوم في مجال الاقتصاد والايديولوجيا والخلافة المزعومة والاشتراكية المفترضة والعلمانية المتوهَّمة والأصالة الأثيرية، بل يدور أولاً وأخيراً على السلطة، أي على المكان الذي يسمح بنهبٍ مقنَّع ويتيح تراكمَ ثرواتٍ غيرِ مشروعة. وهو ما دللت عليه «الممارساتُ الأصولية»، في فترة إدارة البلديات الجزائرية، بعد نجاح الأصوليين في الانتخابات. ولعلّ جدل السلطة والثروة هو ما يشرح انغلاق السلطة الجزائرية على القوى الديمقراطية الجزائرية، الموزَّعةِ على الخوف والمقاومة والمنفى، وهو ما يضيء خلافات الجماعات العسكرية الحاكمة التي تتحدّث، تارةً، عن مساومة محسوبة مع القوى الأصولية، وتتحدث، تارة أخرى، عن «استئصال» نهائي.

لقد حدّث الطاهر وطّار في روايته الجميلة **اللاز**، وذلك قبل أن يُضلّ الطريقَ إلى رواية سلطوية عنوانُها **الزلزال**، عن استبداد «جبهة التحرير الجزائرية» إبّان الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي: إذ الكهفُ المعتمُ نصيبُ مَنْ انتسب إلى حزب، حتى لو كان رفيقاً في السلاح؛ وإذْ حدُّ السكين يمرّ بارداً على رقاب الشيوعيين الذي رفضوا التخلّي عن هويتهم السياسية وهم يقاتلون الاستعمار في جبال الجزائر الوعرة. ومع أنّ الشيوعيين، وهم وطنيون، قد انتحروا على طريقتهم الخاصة، فإنّ رواية وطّار أشارت، ومنذ زمن، إلى وباء «الوحدانية» التي أخذتْ به الحركاتُ الوطنيةُ العربية، والحركةُ الجزائرية منها... إلى أن جاء زمنٌ تسرَّب فيه الوطنُ من أيدي المقاتلين الشرفاء، وتبقّى القمعُ وحده قابعاً في كهف مظلم، تتناسل منه قوى عجيبةٌ لن تكون آخرَها قوى «العنف الأصولي»، الذي يَنْسب إلى «القرآن الكريم» ذبحاً لم يَقُلْ به أبداً. وعن هذه «الوحدانية» صدرتْ برجوازيةٌ نوعية أعادتْ صياغة ذاتها في مسار الانحطاط، إلى أن تحولتْ إلى قوّة ظلامية ونصير لقوى ظلامية لا تشتبك معها إلا بسبب بريق السلطة ومكاسبها. ولقد لخّص هذا المسار محمد حربي حين كتب:

«إنّ البرجوازية الخاصة الجديدة، ذات الأصول الشعبية، تضم إذاً محدثي نعمة يدينون بكل شيء لاشتراكهم في حرب التحرير... إنّ حضور الدولة الكلي يتعيّن بما يؤمّن علاقات البرجوازية الخاصة، التي تتأسّس على الفساد أكثر مما تقبل بالقوانين. فالقطاع الأكثر ازدهاراً بين الميسورين هو قطاع السماسرة، وهم كومبرادوريّون حقيقيون، يخترقهم الأمنُ العسكري ويشاركون ذوي الرتب العليا في النظام»[1].

وما قال به محمد حربي قبل عشرين عاماً، ما لبث أن ترعرع وربا حتى زلزل الكيانَ الجزائريَّ كله، وجعله، بعد عشرين عاماً، مجازاً للبربرية القصوى في القرن العشرين.

مهما تكن حدود عسف السلطة الجزائريّة، فإنّ ذلك «الإسلام العجيب» الذي يردّ عليها لايطبّق الدين بل يهدم البلادَ والإنسان

ومهما تكن حدودُ عسف السلطة الجزائرية وعنفها، فإنّ ذلك «الإسلام العجيب»، الذي يَرُدُّ عليها، يتلغّز ويتحوّل إلى شيء قريب من الأحجية. فما تقول به قوى صناعة الموت اليومَ في الجزائر يتنافى مع الحس الإنساني ومع الخطاب الأخلاقي الأكثرَ هشاشةً، ويعارض ما قالت به الأديانُ، ويَنْقض معطياتِ الحسّ السليم. إنّ «الإسلام على الطريقة الجزائرية» لا يبني خلافةً، ولا يَنْصر إسلاماً، ولا يُحارب كفراً، ولا يطبّق تعاليمَ سماوية، بل يقوم بهدم يوميٍّ منظَّمٍ للوطن الجزائري، ويزرع عصاباً في الإنسان الجزائري يصعب الخروج منه، ويدمِّر ـ بكلبيةٍ عزّ لها نظيرٌ ـ إمكانياتِ المستقبل الجزائري. فمن يَنْشد خلافةً لا بدّ أن يحتاج إلى أرضٍ يبنيها فوقها، وسيوفُ «الإسلام الأفغاني» تُشعل النارَ بالعشب النضر وبالعشب الجافّ وتُحْرِق العشبَ الذي لم ينبتْ بعد.

لقد حلم الشاعرُ الجزائريُّ بشير الحاج علي، الذي نكلّتْ به السلطةُ الجزائرية حتى وَهَنَ البصرُ، بيوم لا ينقطع فيه الفرحُ، وبجزائر خضراءَ تحضن الأطفال وتدفئ عظامَ الشهداء. و«الإسلام الجزائري» قطّع أوصالَ القصيدة بأكثر من فأسٍ وبلطة، وحَضَنَ الأطفالَ حتى زهقت أرواحُهُمْ وألقاهم في النار، وداس على عظام الشهداء الأحياء والشهداء الأموات في آن. ومع ذلك فإنّ الشعب الجزائري قادر، ولو بعد زمن، على بناء قصيدة جديدة تحتفل بالأمل وبالجزائر، وبطفلٍ يحفظ قصيدةَ بشير الحاج علي ويذهب إلى المدرسة مطمئناً.

فلسطين ـ دمشق

١ ـ محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع**. مؤسسة الأبحاث العربية ـ دار الكلمة، بيروت ١٩٨٣، ص ٣١٣.